النمو الاقتصادي ومحدداته في الاقتصاد الليبي – دراسة تطبيقية للفترة 1985-2016

د.سامـــــــي عمـــــــر ساســـي / الجامعة المفتوحة- طرابلس
د.يوسف يخلف مسعود /قسم الاقتصاد /الجامعة المفتوحة- طرابلس

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أبرز المتغيرات الاقتصادية وتحديد أكثرها مساهمة في تفسير التقلبات التي تطرأ على سلوك دالة النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1985-2016، وذلك بالاعتماد على أسلوب التحليل القياسي لكمي المتمثل في: اختبارات "Unit root tests"،واختبار "Johansen co-integration test" ، بالإضافة إلى اختبار "Vector Error Correction Model" . وقد خلصت نتائج التقدير في الأجل الطويل إلى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل عن النمو الاقتصادي "Rgdp"،بعلاقة إيجابية الأثر مع التكوين الرأسمالي الثابت "K" والاستثمار الأجنبي المباشر "FDI"،ومعدل التضخم "INF"،من جهة .وعكسية الأثر مع درجة الانفتاح الاقتصادي "Op" ، ورأس المال البشري "Hc"،من جهة أخرى. كذلك أفادت نتائج التحليل قصير الأجل بارتباط متغير "Rgdp" بعلاقة طردية الاتجاه متغير "Op_{-1}" ومتغير "Hc_{-1}".وبعلاقة عكسية الاتجاه مع متغير "K_{-1}"،ومتغير "FDI_{-1}" ، وأن المتغير "Op" هو الأكثر تأثيرا في دالة النمو الاقتصادي يليه المتغير "Hc" . وغياب أي أثر ذات أهمية إحصائية للمتغير "Inf_{-1}" في المتغير "Rgdp" في الأجل القصير.

الكلمات الدالة: *دالة النمو الاقتصادي، درجة الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، رأس المال البشري.*

Determinants of Economic growth in Libya (An empirical study during 1985- 2016

Abstract

The Propose of this study is to recognize the main economic variables and determine it to explain its fluctuated, which happens on behavior of economic growth function in Libya economy, during 1985- 2016. It was used econometrics approach such as Unit root tests; Johansen co-integration test; & Vector Error Correction Model. The study indicated that: there is positive relationship in long-run with Rgdp as dependent veritable and K; FDI; & INF, and negative relationship in long-run as well with OP; & Hc as independent variables. Moreover, the empirical results in short run shows that there is positive relationship between Rgdp dependent veritable and $Hc_{-1;}$ & Op_{-1} as independent variables. In additional, there is negative relationship with K_{-1}; FDI_{-1}; & Op.By the way, the most strong variable in growth function is OP and then Hc, and Inf_{-1} variable was not has any impact on Rgdp in short run.

***Key words**: Economic Growth Function; Degree of Economic Openness (OP); Inflation Rate (INF); Foreign Direct Investment (FDI); & Human Capital (HC).*

مقدمة :

يعد تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة وقابلة للاستمرار، هدفاً مركزياً وأساسياً لأي سياسة اقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لإفراد المجتمع. لذلك تسعى كافة الدول وبشكل خاص النامية منها إلى إدراكها من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها أن تحقق ذلك الهدف، للخروج من حلقة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من مشاكل اقتصادية واجتماعية. ونظرا لهذه الأهمية، فقد عكف الاقتصاديون عبر مختلف المدارس ومراحل الفكر الاقتصادي على دراسة وتحليل الكثير من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي. فركزت بعض المدارس على العوامل الخارجة في حين ركز البعض الآخر على العوامل الداخلية، بالإضافة إلى ذلك أدرجت الدراسات التطبيقية متغيرات متنوعة لتوسيع دوال الإنتاج المستخدمة كإطار نظري لنماذج النمو الاقتصادي. وذلك بغية الوصول إلى صياغة محددة للدوال القادرة على تفسير حدوث النمو الاقتصادي ومعرفة محدداته.

وبهدف تحفيز ودعم النمو الاقتصادي، فقد حرصت ليبيا كغيرها من الدول النامية وخاصة العربية منها منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن المنصرم على تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، حيث شرعت في تنفيذ حزمة من سياسات الإصلاح وتبني سياسات اقتصادية لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية. فشهدت السياسة الاقتصادية المنتهجة تحول كبير في اتجاه المزيد من الانفتاح التجاري وتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه على المشاركة في الإنتاج المحلي. ومع بداية التسعينيات بدلا من أن تسجل معدلات النمو ارتفاعاً ملموساً، أتجهت نحو التراجع وانخفضت إلى نحو 2.4% في المتوسط في بداية الفترة وإلى نحو 1.03% في نهايتها. في المقابل تحسن أداء الاقتصاد الليبي نسبيا خلال الفترة 2000-2010، حيث بلغ معدل النمو المسجل خلالها نحو 6.92%. لتعاود الانخفاض مرة أخرى منذ عام 2011، مسجلة معدل نمو سالب بنحو 61.0%، ليتعافى في عام 2012 مسجلا معدل نمو قدره 98.2%، لتسجل من جديد عامي 2013 و2014 معدل نمو سالب بلغ نحو 30.8% و47.7% على التوالي(مصرف ليبيا المركزي،2014). فمن خلال النظر إلى واقع معدل النمو الاقتصادي في ليبيا، يلاحظ أنه لم يطرأ عليه تحسن ملموس ومازال يعاني من التأرجح والتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، رغم تمتعها بموارد طبيعية متنوعة، إلا أن حجم ونوعية استغلال هذه الموارد مازال ضعيفا وأقل من المستوى الذي يمكن أن يولد دخلا يقود إلى استمرار النمو واستقراره. الأمر الذي يتطلب دراسة العوامل المسببة لهذا التذبذب في معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة :

انطلاقا مما تقدم يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:ما العوامل والمتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي في ليبيا؟ وما مدى مساهمة تلك العوامل والمتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي؟ وما طبيعة مساهمة تلك المتغيرات المحدد للنمو الاقتصادي واتجاهها ؟

أهمية الدراسة :

لتسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف التي ترسمها خطط التنمية، لابد من زيادة مستوى الدخل في الدولة، ولكي تتمكن الدولة من زيادة الدخل. فمن المهم تحديد وتحليل العوامل التي تتحكم في تغيراته، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كمحاولة لتحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في النمو الاقتصادي، وتحديد مدى مساهمة واتجاه كل عامل من تلك العوامل في تعزيز النمو الاقتصادي، بشكل قد يساعد متخذ القرار وراسم السياسات الاقتصادية للتركيز على تلك العوامل ذات الصلة بالنمو الاقتصادي وتحسينها ومن ثم توجيهها في الطريق الصحيح لكي تؤتي تلك العوامل ثمارها في تحقيق النمو الاقتصادي. وأخيرا إثارة بعض النقاط أمام الباحثين لإجراء مزيد من البحوث والدراسات حول موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد أبرز المتغيرات الاقتصادية وأكثرها مساهمة في تفسير التقلبات التي تحدث في دالة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى قياس أثر هذه المساهمة، فضلا عن الاستدلال على طبيعة العلاقة بين دالة النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية المفسرة لها واتجاهها.

فرضية الدراسة :

للإجابة على تساؤل الدراسة تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- ترتبط دالة النمو الاقتصادي في ليبيا بعلاقة ذات تأثير موجب ومعنوي إحصائيا معتكوين رأس المال الثابت، و الاستثمار الأجنبي،والرأس مال البشري،من جهة. وبعلاقة سالبة وذات تأثير معنوي معدرجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم من جهة أخرى.
- يعد متغير تكوين رأس المال الثابت، والرأس مال البشري، أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها مساهمة في التأثير على دالة النمو الاقتصادي.

حدود البحث :

اقتصرت الدراسة على قياس محددات النمو الاقتصادي في ليبيا لتغطي الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990 الى 2016.

منهجية الدراسة :

قصد إثبات فرضيات الدراسة أو نفيها، سيتم استخدام أساليب التحليل الكمي، والاختبارات الإحصائية المتمثلة في: اختبارات *"Unit roots tests"* و*"Johansen co-integration tests"* ، بالإضافة إلى اختبار *"Vector Error Correction Model"* لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل القصير.

الدراسات السابقة :

يعتمد النمو الاقتصادي على عوامل عديدة مشتركة ومتكاملة. فقد ركزت النظريات الاقتصادية على دور العمل ورأس المال المادي والتقدم التقني، خلال عملية النمو الاقتصادي. في حين حاولت الكثير من الدراسات السابقة تفسير سلوك واتجاه معدلات النمو الاقتصادي انطلاقا من المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيه، حيث أدرجت متغيرات متنوعة ومتعددة. كان من أبرز تلك المتغيرات الإنفاق الحكومي، حيث لوحت الكثير من الدراسات السابقة التي ناقشت موضوع الدراسة، إلى أن حجم الإنفاق الحكومي يعد أحد المتغيرات الهامة في شرح التغيرات التي تطرأ على سلوك واتجاه معدلات النمو الاقتصادي، حيث كشفت نتائج هذه الدراسات عن ارتباط حجم الإنفاق الحكومي بعلاقة طردية قوية التأثير بالتغيرات التي تحدث في دالة النمو الاقتصادي، مما يعني أنه أي كلما ازداد حجم الإنفاق الحكومي تحسنت معدلات النمو الاقتصادي (Khan, et. al, 2014; Kogid, et. al, 2010 , Agwu, 2014 , Mohammd, et. al ,2015, 2008، أمال، 2015، أسماء، 2014، أبو عبيده،2015، المزروعي، 2012، لعجال، 2016، المصبح،).

إن للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لكثير من الدول، هذا ما توصلت إليه دراسة على الاقتصاد المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة ودراسة على الاقتصاد الجزائري ودراسة على ثمانية بلدان آسيوية ضمت كل من: الصين، اندونيسا، ماليزيا، اليابان، باكستان، الفلبين، تايلاند وسيرلانكا "1995- 2011" (الشارف،2015، والعيسى، 2006، و Mushtaq, et. al., 2014) على صعيد أخر ترى بعض الأبحاث وجود ارتباط سلبي قوي يربط بين حجم النفقات الحكومية ومعدلات النمو الاقتصادي، مما يعني أن زيادة حجم النفقات الحكومية ستعمل على تراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان بشكل كبير هذا ما برهنت عليه دراسات أجريت على كل من اقتصاد جنوب أفريقيا ودراسة على 19 دولة من دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا هي: بينين، بوتسوانا، بورندي، الكاميرون، غانا، كينيا، مالاوي ، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب أفريقا، التوغو، زمبيا، سوازيلاند، أفريقيا الوسطى، زمبابوي، ليسوتو، مالي "1982- 2000"،دراسة أجريت على 10 دول عربية ضمت كل من: الجزائر، البحرين، تونس، الأردن، المغرب، عمان، السعودية،السودان، سوريا ومصر "1980-2010"، وتعزى بعض تلك الدراسات ذلك إلى أن القطاعات

العامة الكبيرة جدا هي أحد أسباب ضعف النمو الاقتصادي في الدول العربية، مما يقيد الاستثمار العام ويعيق تراكم رأس المال ومن ثمة يخفض النمو الاقتصادي (محمد، 2014، Ndambiri, et. .al., 2012; & Chipaumire, et. al,; 2014). بالمقابل بينت دراستين على الاقتصاد الجزائري، أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية التي انتهجتها السلطات الجزائرية في السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة كان تأثيرها متواضعا على النمو الاقتصادي، وأرجعتا ذلك لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي (كريم، 2010، وعزة، 2015). إلا أنه من جهة أخرى، نفت عدة دراسات وجود أي نوع من الأثر لحجم الإنفاق الحكومي يمكن أن يفسر التغيرات التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي (Sinha,1998; Muhammad, et. al., 2015, Shams, et. al., 2012، وعزة، 2011).

وبالنسبة لأهمية الدور الذي يمارسه متغير رأس المال الثابت في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي. فقد اتفقت عدة دراسات على أهمية هذا الدور، من بين هذه الدراسات دراستين أجريت على الاقتصاد الباكستاني "1980-2009 "، ودراسة على اقتصادات أربع دول آسيوية هي: تايلاند، ماليزيا، الفلبين، اندونيسا ودراسة على الولايات المتحدة، والبرازيل وكندا، والمكسيك والأرجنتين، وفنزويلا وكولومبيا، وشيلي وبيرو، والإكوادور وغواتيمالا، وكوستاريكا وأوروغواي، وبنما والسلفادور، وبوليفيا وباراغواي، هندوراس ونيكاراغوا "1996- 2005" ودراسة على دول مجلس التعاون الخليجي "1980-2007" ودراسة على مجموعة من البلدان العربية (الجزائر، ومصر، وتونس، والمغرب، والسودان، وموريتانيا، والبحرين وسوريا، والأردن) ومجموعة من بلدان جنوب شرق آسيا (الصين، وفيجي، وهونغ كونغ، وأندونيسا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وبيبوانيوغينيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند) "1960-2005"، حيث أشارت نتائج تلك الأبحاث إلى أن التغيرات التي تحدث في معدل تكوين رأس المال الثابت لها تأثير طردي قوي وهاما من الناحية الإحصائية في الناتج الحقيقي كممثل عن النمو الاقتصادي (طالب، 2015، وحمدان، 2012، ومحمد،2014، و الجلبي، 2013، AL-Raimony,2011, Altaee, et. al., 2016, Gebru, 2015, Mohammed, et. al., 2015; Hussin, et. al., 2012, &Wahyudi, 2012; Ullah, et. al., 2014; Azam, et. al., 2009, Shahbaz, et. al., 2008; Ndambiri, et. al., 2012; Abdalla, et. al., 2014; Abdalla, et. al., 2014; Zhuang, et. al., 2010). من جهة أخرى وجدت بعض الدراسات أجريت أحداها على الاقتصاد النيجيري والأخرى على الاقتصاد السوداني، أن التغير في إجمالي تكوين رأس المال الثابت يؤثر سلبا في معدلات النمو الاقتصادي (طالب، 2015، Udeaja, et. al., 2015, Ajide, 2014; & ado, 2015)، وتبرر بعض تلك الدراسات ذلك إلى أن تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، نتيجة انعدام أو ضعف التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، الذي أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية علما أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على إيرادات النفط مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتما إلى انخفاض معدل النمو العام للاقتصاد.

أما بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر وقدرته على التأثير في معدل النمو الاقتصادي. فتؤكد العديد من الدراسات على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من العوامل الهامة والقادرة على شرح التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي، حيث أسفرت نتائج عدة دراسات عن وجود أثر طردي بالغ الأهمية لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معدل النمو الاقتصادي. إذ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيعمل على غلق الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار المحلي، وستوفر التقنيات المتقدمة والتي من خلال استيعابها يمكن تقليل تكلفة الإنتاج من جهة، وخلق فرص عمل للسكان المحليين من جهة ثانية، مما سيعزز من الإنتاج المحلي، ومن ثم التأثير على الأداء الاقتصادي، أي أن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية

ستعمل على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي (Phimphanthavong, 2014, Mukupa, 2016, Hamad, 2012, Lado, 2015; Ullah, et. al., 2014; Hussin, et. al., 2012; & Onyango, et. al., 2015 والشارف، 2015، ونجا ،2016، وحمدان، 2012، وعجب الله، 2015). إلا أن دراسة "Udeaja" أكتفت بالإشارة إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي كانت محدودة جدا، ويعزى ذلك إلى الغموض الذي يلف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعدم القدرة على التنبؤ بها في نيجيريا، مما يخيف المستثمرين الأجانب (Udeaja, et. al., 2015).

وحول العلاقة بين رأس المال البشري وأهمية دوره في تحديد معدلات النمو الاقتصادي، فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات السابقة أن معدلات النمو الاقتصادي تتغير في نفس اتجاه التغيرات التي تحدث في رأس المال البشري وعادة ما يكون تأثيرها ايجابي، حيث توصلت عدد دراسة على الاقتصاد الجزائري ودراسة على لاقتصاد الأثيوبي وأخرى على الاقتصاد الباكستاني إلى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي كممثل عن النمو الاقتصادي بعلاقة إيجابية التأثير مع رأس المال البشري، وأن رأس المال البشري يعد من المؤشرات البارزة في التأثير على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة على المدى الطويل والقصير، ونشير بعض تلك الدراسات إلى أن الآثار الإيجابية لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي ستكون مقتصرة فقط على المدى القصير في بعض الدول النامية، وأن هذه الآثار ستتحول إلى آثار سلبية على المدى الطويل، ذلك بسبب توجه عدد كبير من طلبة المرحلة الثانوية إلى سوق العمل وبالتالي يتم إدماجهم في سوق الشغل مما يساهم في الرفع من معدل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، عكس المدى الطويل، كونه في المدى الطويل وبزيادة عدد خرجين الجامعات يتم التعويل عليهم في سوق الشغل لرفع كفاءة الإنتاجية الكلية ومن ثم النمو الاقتصادي، وهكذا يكون زوال التأثير الإيجابي لرأس المال البشري على الإنتاجية في المدى القصير (الشارف،2015، و الزعبي،2004، وطالب،2015، Wahuydi, 2012 ,Zhuang, et. al., 2010 ,Ndambiri, et. al., 2012; Ullah, et. al., 2014; Gebru, 2005).بينما أظهر طيف من الدراسات منها دراسة على الاقتصاد السوري "1970- 2004" ودراسة على الاقتصاد والجزائري أن معدل النمو الاقتصادي يرتبط عكسيا مع رأس المال البشري، وتعزى بعضها إلى أن السبب في ذلك هو الاستخدام غير المناسب للفئات المتعلمة وذات الخبرات من قوة العمل (المصبّح، 2008، و شريفي والبشير، 2012، و وهني وبن مريم، 2012، & Azam, et. al., 2009).

تتأثر معدلات النمو الاقتصادي تأثرا إيجابيا بالتغيرات التي تحدث في حجم القوى العاملة. وهذا ما رشح عن نتائج طائفة من الدراسات على الاقتصاد النيجيري وبعض بلدان الدول النامية، حيث توصلت إلى أن حجم القوى العاملة يمارس دورا إيجابيا وهاما من الناحية الإحصائية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي. (حمدان،2013، عجب الله،2015، ساسي، 2016، Wahyudik, 2012 ; & Mohammed, et. al., 2015). من جهة أخرى بينت نتائج بعض الدراسات وجود علاقة عكسية التأثير تربط بين حجم القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي، من بين هذه الدراسات، دراسة (AL-Raimony, 2009) التي خلصت نتائجها إلى وجود علاقة ذات أثر عكسي تربط بين معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي وحجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني. ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للعمالة بسبب انخفاض الأجور الحقيقية، بالإضافة إلى عدم وجود برامج التدريب المخطط لها، وربما أيضا بسبب البطالة المقنعة في القطاع العام. بالمقابل أكدت دراسة "الخطيب" على فشل حجم القوى العاملة كمتغير تفسري في شرح التغيرات التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي. ويعود السبب في ذلك إلى عدم دقة البيانات المستخدمة في تقدير العمالة في الاقتصاد السعودي(الخطيب،2009).

وفيما يتعلق بمعدل التضخم، وأثره في معدلات النمو الاقتصادي. فقد أجمعت العديد من الدراسات على وجود أثر عكسي الاتجاه يربط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، حيث أوضحت دراسة على الاقتصاد النيجيري "1981– 2012" ودراسة على الاقتصاد الباكستاني "1991– 2007" ودراسة على الاقتصاد السوداني أن لمعدل التضخم أثر عكسي الاتجاه ومهم في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير (الشارف،2016، Shahbaz, et. al., 2008; &Ndambiri, et. al., 2012; Lado, 2015; &Agwu, 2015). بينما أظهرت نتائج دراسة ركزت على محددات النمو الاقتصادي في تركيا باستخدام بيانات سنوية غطت الفترة 1980–2010، بأن معدلات النمو الاقتصادي تستجيب طرديا بشكل كبير للتغيرات التي تحدث في معدل التضخم على المدى الطويل، حيث أن أي زيادة في معدلات التضخم بنسبة 1% ستفضي إلى زيادة في النتاج المحلي الإجمالي بحوالي 83495.44 مليون دولار أمريكي على المدى البعيد (Hamad, 2012).في حين أكدت نتائج التحليل لعدد من الدراسات، على غياب أي دلائل تشير إلى وجود أي نوع من العلاقة يمكن أن يفسر التغيرات التي تحدث في سلوك واتجاه دالة النمو الاقتصادي نتيجة التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم (حمدان،2012، طالب،2015، Mohammed, et. al., 2015, & Oyeyemi, et. al., 2014).

أما بالنسبة لأثر درجة الانفتاح الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي. فترى عدة دراسات أن درجة الانفتاح الاقتصادي، لها تأثيرا هاما على معدلات النمو الاقتصادي، حيث أثبتت نتائج طيف من الدراسات أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر تأثيرا إيجابيا هاما في معدلات النمو الاقتصادي(Zhuang, et.al., 2012, Phimphanthavong, 2015, Lado, 2015 ، وحمدان، 2012). في المقابل توصلت نتائج مجموعة أخرى من الدراسات، إلى أن معدلات النمو الاقتصادي تتغير في اتجاه عكسي مع التغيرات التي تحصل في مؤشر الانفتاح الاقتصادي. وهذا ما أسفرت عنه نتائج دراستي (طالب، 2015، والشارف، 2015)، حيث أوضحت نتائج دراستهما أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي له أثر عكسي الاتجاه مع معدل النمو الاقتصادي. وقد يكون السبب في ذلك يرجع إلى غياب شبه تام للتنويع في الصادرات خارج القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، بالإضافة إلى نقص كفاءة السياسة التجارية وغياب التقنية المعلوماتية في سوق الأعمال والتعقيدات الإدارية المكلفة فيما يخص الاستيراد والتصدير، علاوة على عدم تمكن المؤسسات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية لغياب الكفاءة التقنية وعدم الاستفادة من الانفتاح مما أضعف من حصيلة الصادرات وأعاق نمو إجمالي الناتج المحلي. وتطابقت هذه النتيجة، مع نتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري،حيث أفادت نتائجها بوجود تأثير سلبي قوي لمؤشر الانفتاح التجاري في معدل النمو الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى ضعف هيكل الاقتصاد النيجري، الأمر الذي يقلل من فرص تحسين معدلات التبادل التجاري لصالحه (Udeaja, et. al., 2015). ووافق "Shahbaz"على هذه النتيجة، حيث بينت نتائج دراسته أن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي تضعف من معدلات النمو الاقتصادي في باكستان (Shahbaz, et. al., 2008).

أما دراستي"Ajide" و "Mohammed" فقد أظهرت أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي ليس له أهمية معنوية من الناحية الإحصائية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي. وقد يكون السبب في ذلك ناجم عن الاعتماد الكبير للاقتصاد النيجيري على تصدير النفط الخام التي غالبا ما يكون عرضة للتقلبات في أسعاره في الأسواق العالمية وما يصاحب ذلك من صدمات خارجية بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الذي تمر به البلاد (Ajide, 2014; Mohammed, et. al.,2015) .

وفي سياق آخر، ناقش عدد من الدراسات الدور الذي يمكن أن تمارسه الصادرات في التأثير على معدل النمو الاقتصادي، من بين هذه دراسات دراسة على الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الأردني ودراسة على الاقتصاد كل من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحد،حيث خلصت نتائج جميع تلك الدراسات إلى أن الصادرات تلعب دورا إيجابيا هاما ومحوريا في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي (Kogid, et. al., 2010; Hamad, 2012; AL-Raimony, 2011; Abdalla, et. al., 2014 والزعبي، 2004،). في حين أثبتت دراسة ''Ullah'' أن للصادرات الحقيقية أثر إيجابي لكنه ضعيف في النمو الاقتصادي (Ullah, et. al., 2014).

وأدرجت دراسات أخرى متغير سعر الصرف كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي، حيث أشارت دراسة ''الشارف'' إلى أن زيادة سعر الصرف الأجنبي(تخفيض قيمة العملة المحلية) أثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي ،وأن أي تغير في سعر الصرف بنسبة 1% سينجم عنه تغير في النمو الاقتصادي بنسبة 0.07%. مما يدل على نجاعة السياسة النقدية التي أثبتت تحكمها في سعر الصرف وعدم المغالاة فيه، حيث إتباع الجزائر لسياسة سعر الصرف المرن حقق بعض الإيجابيات في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الصادرات ودعم النمو الاقتصادي، حتى وإن لم تكن بالقدر الفعال بالنظر للمجهودات المبذولة (الشارف،2015). في حين أظهرت دراستين على الاقتصاد النيجيري عدم قدرة سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن سياسة سعر الصرف التي اتبعتها السلطات النيجيرية غير فعالة ولا تتفق مع أهداف النمو الاقتصادي (Agwe, 2014, Oyeyemi, et.al.,2014).

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها أنفا، أنها لم تكن مجتمعة على عوامل أو متغيرات معينة كمحددات رئيسة لدالة النمو الاقتصادي من دون غيرها، حيث كان بعض هذه المتغيرات معنوي في بعض الدراسات، وغير معنوي في بعضها الآخر،وإن تأثير هذه المتغيرات يختلف من اقتصاد إلى آخر في الدول محل الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الاقتصاد وخصوصية العوامل التي تتحكم في أدائه، وتباين المناخ السياسي من دولة إلى أخرى، مما يجعل من موضوع العوامل الاقتصادية المحددة لدالة النمو الاقتصادي، لا يزال محل نقاش وبحاجة إلى المزيد من البحث والتقصي.

وصف نموذج الدراسة :

تناولت الدراسات السابقة التي تم عرضها أثر العديد من العوامل التي تلعب دورا متكاملا في تحقيق النمو وتسريعه، ويسبب غياب بعضها تعطيلا أو تباطؤا للنمو. واعتمادا على دراسة كل من (الشارف، 2015، Mohammed, et. al., 2015; Ullah, et.al.,2014)، يمكن تمثيل النموذج المستخدم في دالة النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، كما يلي:

$$Rgdp = F(K, FDI, OP, HC, INF) \quad (1)$$

$$\sum Rgdp_t = \alpha_0 + \alpha_1 \sum K_t + \alpha_2 \sum Fdi_t + \alpha_3 \sum Op_t + \alpha_4 \sum Inf_t + \alpha_5 \sum Hc_t + \mu_t \quad (2)$$

حيث إن: RGDP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل عن النمو الاقتصادي، K: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، FDI:الاستثمار الأجنبي المباشر، OP: درجة الانفتاح الاقتصادي ،HC: الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم كممثل عن رأس المال البشري، INF: معدل التضخم، μ_t: المتغير العشوائي، $\alpha_0;\alpha_1;\alpha_2;\alpha_3;\alpha_4;\alpha_5$ ثابت المعادلة ومعلمات النموذج.

تقدير نموذج الدراسة :

–تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام اختبار "*Johansen co-integration tests*"

استنادا إلى نتائج اختباري جذر الوحدة (أنظر الملحق رقم1)، التي أوضحت أن جميع المتغيرات قيد البحث مستقرة في نفس الرتبة، وبغية التحقق من وجود علاقة توازنية أو أكثر بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، تم إجراء اختبار "*Johansen co-integration tests*"، التي كشفت نتائجه (انظر الملحق رقم2) عن وجود ثلاث علاقات توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة حسب إحصائية اختبار الأثر *(Trace Statistic)*. كما أظهرت أيضًا وجود علاقتين توازنيتين بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك حسب إحصائية اختبار القيم العظمى*(Max-EigenValue)*. بالتالي يمكن التأكيد على وجود علاقة توازنية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل عن النمو الاقتصادي ومحدداته المتمثلة في: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والاستثمار الأجنبي المباشر، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والإنفاق الحكومي على التعليم كممثل عن رأس المال البشري،ومعدل التضخم. وبتقدير هذه العلاقة تم الحصول على النتائج المبينة في المعادلة(3) التي أشارت نتائجها إلى أن سلوك دالة النمو في الاقتصاد الليبي يتأثر إيجابيا بالتغيرات التي تحدث في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل التضخم من جهة، وسلبيا بالتغيرات التي تطرأ على رأس المال البشري ودرجة الانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى. ويعد معدل التضخم، ودرجة الانفتاح الاقتصاديورأس المال البشريأهم العوامل المحددة، وأكثرها مساهمة في التأثير على سلوك دالة النمو الاقتصادي على الترتيب في المدى الطويل.

$$\sum Rgdp \quad 3.601029_{0.37125}\sum K + 1.790700_{1.19696}\sum Fdi - 294.6383_{45.1004}\sum Op - 33.99456_{3.56334}\sum Hc + 422.2554_{166.343}\sum Inf \qquad (3)$$

–تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج "*Vector Error Correction Model*"

بناءا على النتائج السابقة، التي أسفرت عن وجود علاقة توازنية بين المتغيرات قيد الدراسة في الأجل الطويل. تم تقدير العلاقة في المدى القصير باستخدام نموذج*(VECM)*، وبإجراء هذا الاختبار تم التوصل إلى النتائج الموضحة في المعادلة رقم (4).

$$D\sum RGDP = - 0.976553_{0.0000} (\sum RGDP_{-1} + 3.6210295274 \sum K_{-1} \sum 1.7907002659 + FDI_{-1} - 294.638272114 \sum OP_{-1} - 33.9945627259 \sum HC_{-1} + 422.25543358 \sum INF_{-1} - 37150_{0.2403046} - 0.054267_{0.8153} D\sum RGDP_{-1} - 2.855516_{0.0040} D\sum K_{-1} - 1.785650_{0.0598} D\sum FDI_{-1} + 140.0581_{0.0094} D\sum OP_{-1} + 18.52988_{0.0017} D\sum HC_{-1} - 356.1210_{0.2214} D\sum INF_{-1} + 247.2473_{0.8233} \qquad (4)$$

$$R^2 = 0.652894; F\text{-}statistic = 8.792559_{(0.000037)}; D\text{-}W = 2.298208$$

التي تفيد أن تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وقيمة معنوية عند 5%، مما يؤكد على العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين دالة النمو الاقتصادي والمتغيرات المحددة لها، وأن النموذج قادر على تصحيح الخطأ الناجم عن الزمن، حيث بلغ معدل التصحيح

لهذا النموذج 97.6% بمعنى أن دالة النمو الاقتصادي تستغرق نحو 1.02 من السنوات للعودة باتجاه قيمتها التوازنية بعد حدوث أي صدمة نتيجة التغير في سلوك المتغيرات المفسرة لها.

كما تشير نتائج التقدير إلى عدم أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الماضي "$RGDP_{-1}$" إحصائيا في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الحالي "$RGDP$" . كذلك أسفرت النتائج عن وجود علاقة عكسية ومقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 10% بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الحالي "$RGDP_{-1}$" ، وحجم الاستثمارات الأجنبية للعام الماضي "FDI_{-1}" .أيضًاأظهرت نتائج التقدير في المدى القصير أن درجة الانفتاح الاقتصادي للعام الماضي "OP_{-1}" تؤثرفي الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي "$RGDP$" ، ويرتبط معه بعلاقة طردية الأثر وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وإن أي تغير في درجة الانفتاح الاقتصادي للعام الماضي بوحدة واحدة ستفضي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الحالي في نفس الاتجاه بمقدار140 وحدة تقريبا. إلا أن هذا الأثر سيتحول إلى أثر عكسي في المدى الطويل. ويمكن أن يفسر هذا بسبب تأثر الصادرات الليبية التي تهيمن عليها الصادرات النفطية تأثرا شديد بعدم الاستقرار في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وأوضحت نتائج التقدير أن زيادة الإنفاق على التعليم للعام الماضي "Hc_{-1}" كممثل عن رأس المال البشري سيؤثر تأثيرا إيجابيا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الحالي "$RGDP$" ومقبول إحصائيا عند مستوى معنوي 1%. وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على التعليم في العام الماضي بمقدار دينار واحد سيترتب عنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 18.5 دينار تقريبا، غير أن هذا الأثر سيزول على المدى البعيد و سيئول إلى أثر عكسي. وقد يعزى ذلك إلى أن غالبية الميزانية المخصصة لقطاع التعليم تنفق على النفقات التشغيلية، كالرواتب والأجور، وغيرها من نفقات الوزارة، والتي ليس لها علاقة بالتطوير والبحث العلمي وجودة التعليم وتطويره وفق المعايير الدولية، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخرجين من حملة الشهادات الجامعية واختلال بين متطلبات الاقتصاد ومخرجات التعليم وجودتها، مما يعني غياب التنسيق بين سوق العمل المحلي والمؤسسات التعليمية في ليبيا.أما بالنسبة لمتغير معدل التضخم للعام الماضي "INF_{-1}" فقد أظهر هو الآخر عدم قدرته من الناحية الإحصائية على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الحالي.

النتائج :

- أظهرت نتائج اختبار "*Johansen co-integration tests*" وجود ثلاث علاقات توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة حسب إحصائية اختبار الأثر (*Trace Statistic*). ووجود علاقتين توازنيتين بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك حسب إحصائية اختبار القيم العظمى (*Max-Eigen*).

-أفصحت نتائج التحليل في الأجل الطويل عن تأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كممثل عن النمو الاقتصادي) إيجابيا بالتغيرات التي تحدث في إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم من جهة. وسلبيا بالتغيرات التي تحدث في درجة الانفتاح الاقتصادي ورأس المال البشري كمتغيرات تفسيرية من جهة أخرى.

-أسفرت نتائج التقدير في المدى القصير عن وجود علاقة طردية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "*Rgdp*" للعام الحالي (كمتغير تابع) و كل من متغير درجة الانفتاح الاقتصادي"Op_{-1}" للعام الماضي ومتغير رأس المال البشري "HC_{-1}" للعام الماضي كمتغيرين مستقلين.

-أيضا كشفت نتائج التقدير قصير الأمد أن هناك علاقة عكسية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام الحالي "*Rgdp*" كمتغير تابع وكل من متغيرإجمالي تكوين رأس المال الثابت للعام الماضي "*K-1*"،ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الماضي "*Fdi-1*" ، وغياب أي أثر ذات أهمية إحصائية لمتغير معدل التضخم للعام الماضي "*Inf-1*" كمتغيرات مستقلة.

التوصيات :

1- يوصى بتشجيع وتنويع الصادرات الليبية الغير نفطية لا إزالة الاثر العكسي الذي تمارسه صادرات النفط الليبية على النمو الاقتصادي الليبي، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على الصادرات النفطية، والأخير تحدد أسعاره وفق رغبة الدول الكبرى، وكذلك تحديد كمية الصادرات أو المبيعات النفطية على الاقتصاد الليبي كحصة لبيعه في السوق العالمي، الامر الذي يجعل النمو الاقتصادي المعتمد على المصادر الطبيعية متحكم فيه بيد الغير وكذلك تشوبه وعدم الاستقرار وعدم اليقين.

2- كذلك يوصى بتفعيل الاتفاقيات الدولية للتجارة البينية، والعمل على تعيين خبراء ناشطين وفاعلين في عضوية الاتحادات التي ليبيا عضو فيها، كأتحاد المصدرين والمستوردين العرب المنبثق عن جامعة الدول العربية سنة 2006، والتي مقعد ليبيا شاغر فيها من 2011.

3-العمل على التنسيق بين سوق العمل المحلي والمؤسسات التعليمية في ليبيا، ودراسة احتياجات التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الليبي. وذلك لتجنب ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخرجين من حملة الشهادات الجامعية واختلال بين متطلبات الاقتصاد ومخرجات التعليم وجودتها،

4-العمل على تفعيل البحث العلمي في رفع كفاءة رأس المال البشري وأن تخصص له ميزانية تنفق وفق خطط مدروسة لدعمه وكذلك رفع جودة التعليم العلمي وتطويره وفق المعايير الدولية.

المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم أديب إبراهيم الجلبي،(2013)، "**محددات النمو الاقتصادي في البلدان العربية –دراسة مقارنة مع بلدان جنوب شرق آسيا**"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة بغداد، المجلد(19)، العدد(73)، بغداد- العراق، ص- ص،382-397.
- العمرية لعجال و محمد يعقوبي،(2016)، " **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، العدد(5)، ص- ص، 203-2011.
- بدر شحادة حمدان،(2013)، " **أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين**"، *مجلة جامعة الأزهر*،سلسلةالعلومالإنسانية 2013 ،المجلد 15،العدد1 ،غزة- فلسطين، ص- ص، 23- 52.
- بدر شحدة سعيد حمدان،(2012)،"**تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)**"،*جامعة الأزهر*، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- قسم الاقتصاد،رسالة ماجستير غير منشورة، غزة – فلسطين، ص- ص،1- 157.
- بشير الزعبي وقاسم التل،(2004)، "**تأثير رأس المال البشري والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن**" ، *مجلة أبحاثاليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*،عمان-الأردن،ص- ص، 1795- 1828.

- بودخدخ كريم (2010)، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**"، *جامعة دالي إبراهيم* ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ص- ص،1- 235.
- دليلة طالب،(2015)،"**قياس اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**"، *ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير*، العدد(4)، الجزء(2)، ص- ص،1136- 169.
- دليلة طالب،(2015)،" **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013**"، *جامعة أبي بكر بلقايد*، كلية العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير-قسم الاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تلمسان-الجزائر، ص- ص،1-303.
- رتيعة أحمد،(2014)، "**استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، العدد(2)، الدية- الجزائر،ص- ص، 152-171.
- سامي عمر ساسي و يوسف يخلف مسعود،(2016)،" **تقدير أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي(دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة1970-2012)**"، *مجلة المعرفة*، جامعة الزيتونة- كلية العلوم الإدارية والمالية، العدد(4)، ترهونة- ليبيا، ص- ص،42- 56.
- سلوى بنت عبد الرحمن العيسي،(2006)، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة**"، *جامعة الملك سعود*، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة،ص-ص،1-84.
- سليمان خليفة عجب الله،(2015)، "**دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان(1985-2010)**"،*جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا*، كلية الدراسات العليا- قسم الاقتصاد القياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم- السودان، ص- ص، 1-121.
- شريفي والبشير،(2012)، "**دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1962-2010**"،*الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، جامعة حسية بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد(8)، ص- ص، 33- 40.
- عتو الشارف واجري خيرة،(2011)، "**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011**"، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، جامعة مستغانم- كلية العلوم الاقتصادية، العدد(8)، ولاية مستغانم- الجزائر، ص- ص، 139-172.
- علي سيف على المزروعي والياس نجمة،(2012)، "**أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي-دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات(1990-2009)**"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد(28)، العدد(1)، ص- ص 611-650.
- عماد الدين أحمد المصبّح،(2008)، "**محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004**"، *جامعة دمشق*-كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد والتخطيط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، دمشق- سورية، ص- ص،1-217.
- عمر محمود أبو عبيدة،(2015)، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية:دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2003)**"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية*، المجلد(1)، العدد(3)، ص- ص،140-177.
- ماصمي أسماء، (2014)، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2011)**" ، *جامعة ابي بكر بلقايد*، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية-قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، تلمسان- الجزائر، ص – ص،1-243.
- محمد بن عزة،(2015)، "**دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية-دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي(VAR)**"، *مجلة رؤى اقتصادية*،جامعة الشهيد حمه الأخضر، العدد(9)، الوادي- الجزائر،ص –ص،7-29.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية،(2010)،"**البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة(1962-2006)**"، بنغازي- ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي، (2017)، " **النشرة الاقتصادية** " ، *إدارة البحوث والإحصاء*، المجلد(57)، الربع الأول، طرابلس – ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي،(2014)، " **التقرير السنوي الثامن والخمسون**" ، طرابلس – ليبيا.
- معط الله أمال،(2015) "**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**"، *جامعة أبي بكر بلقايد*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، تلمسان- الجزائر، ص-ص،1-427.
- ممدوح عوض الخطيب،(2009)، "**محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي**"،*مجلة الإدارة العامة*، المجلد(49)، العدد(3)، الرياض- السعودية، ص- ص، 345-366.

- نبيل هني ومحمد بن مريم،(2012)، " **العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وفق نموذج سولو المطور في الجزائر**"، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصادات الحديثة،14-13 ديسمبر2011، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص- ص، 1-18.

- هدروق أحمد،(2014)،" **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر19702012**"،*المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، العدد(2)، الدية- الجزائر، ص- ص، 81-110.

- هناء محمد بن عزة،(2011)، "**أثر الإنفاق العام (الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي بالجزائر**"، *جامعة اليرموك*، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد، الأردن، ص-ص 1-147.

- وزارة التخطيط ، (2014)، " **نشرة الحسابات القومية 2007-2012 وتقديرات عامي 2013 و2014**"، الإدارة العامة للحسابات القومية، طرابلس – ليبيا.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

-ISMAILA, Mohammed;& IMOUGHELE, Lawrence Ehikioya,(2015),"**Macroeconomic Determinants of Economic Growth in Nigeria: A Co-integration Approach**", *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, Vol.(4), No.(1), Pp.34-46.

- A. O. Oyeyemi , A. Awujola, (2014), "**An Appraisal of Some Factors Influencing Economic Growth in Nigeria**", *International Journal of African and Asian Studies- An Open Access International Journal* ,Vo(l), No.(3), Pp. 33-39.

- Ahmad Diab AL-Raimony,(2011), "**The Determinants of Economic Growth in Jordan**"Abhath Al-Yarmouk, *Humanitiesand Social Sciences Series*,Vol.(27), No.(3),Pp. 283-295.

- Charles Agwu,(2015), "**Factors that Contribute to Economic Growth in Nigeria**", *international Journal* of Management and Commerce Innovations, Vol.(2), No.(2), Pp: 487-495.

- Dipendra Sinha, (1998),"**Government Expenditure and Economic Growth in Malaysia**", *JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT*, Vol.(23), No.(2), Pp.71-80.

- Elias A. Udeaja; Obi, Kenneth Onyebuchi, (2015),"**Determinants of Economic Growth in Nigeria: Evidence from Error Correction Model Approach**", *Developing Country Studies*, Vol.(5), No.(9), Pp.27-42.

- Emmanuel Pitia Zacharia Lado, (2015), "**The Determinants of Economic Growth in the Sudan**", *Journal of Economics and Sustainable Development*, Vol.(6), No.(20), Pp. 94-105.

- Faqeer Muhammad; Tongsheng Xu; & Rehmat Karim, (2015), "**Impact of Expenditure on Economic Growth in Pakistan**", *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol.(5), No.(2), Pp.231-236.

- Fauzi Hussin; & Nooraini Saidin, (2012), "E**conomic Growth in ASEAN-4 Countries: A Panel Data Analysis**", *International Journal of Economics and Finance*; Vol.(4), No.(9); Pp. 119-120.

- Gabriel Chipaumire; Hlanganipai Ngirande ;Mangena Method ; &Yewukai Ruswa, (2014), "**The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa**" *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol.(5), No(1), Pp.109-118

- George M. Mukupa; Agness Lungu ;& Stephen Chibangula, (2016),"**An Empirical Analysis of The Determinants of Economic Growth In Zambia: 1973-2013**", *World Journal of Research and Review*, Vol.(2), No.(5), Pp. 69-73.

- Hatem Hatef Abdulkadhim Altaee; Mohamed Khaled Al-Jafari2;& Masoud Ali Khalid , (2016), "**Determinants of Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia: An Application of Autoregressive Distributed Lag Model**", *Applied Economics and Finance*, Vol.(3), No.(1); Pp.83-92.

- Hatthachan Phimphanthavong, (2014),"**Determinants of Economic Growth in Laos**", *British Journal of Economics; Management; & Trade*, Vol.(4). No.(1), Pp. 35-49.

- Hong Zhuang; & Robert St. Juliana, (2010), "**Determinants Of Economic Growth: Evidence From American Countries**", *International Business & Economics Research Journal*, Vol.(9), No.(5), Pp.65-69.

- Karwan Khalid Hamad,(2012),"**The Determinants of Economic Growth in Turkey : 1980 – 2010**", *Master of Economics University Utara Malaysia*,Pp.1-54.

- Kazeem B. Ajide,(2014),"**Determinants of Economic Growth in Nigeria**", *CBN Journal of Applied Statistics*, Vol.(5), No.(2), Pp. 147-170.

- Mansoor Mushtaq; Rabia Nazir ;& Iqra Bashir, (2014), "**Panel Co-integration Analysis of Government Spending, Exports, Imports and Economic Growth**", *International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM) An Online International Research Journal* , Vol.(1), No.(.2), Pp. 81-89.

- Mohamed Attaitalla Abdalla; & Hisham H. Abdelbaki, (2014),"**Determinants of Economic Growth in GCC Economies**", *Asian Journal of Research in Business Economics and Management*, Vol.(4), No.(11),Pp.46-62.

- Mori Kogid; Dullah Mulok; Lim Fui Yee Beatrice; & Kasim Mansur, (2010), "**Determinant Factors of Economic Growth in Malaysia: Multivariate Co-integration and Causality Analysis**", *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, No.(24), Pp.124-137.

- MUHAMMAD AZAM; & NAEEM UR RAHMAN KHATTAK,(2009),"**EMPIRICAL ANALYSIS OF THE DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH IN PAKISTAN, 1971-2005**", *Sarhad J. Agric*, Vol.(25), No.(2), Pp. 307-312.

- MUHAMMAD SHAHBAZ; KHALIL AHMAD; & A. R. CHAUDHARY,(2008), "**Economic Growth and Its Determinants in Pakistan**", *The Pakistan Development Review*,Vol.(4), No.(2), Pp. 471–486.

- Ndambiri H. K .; RithoC .; Ng'ang'a S. I.; Kubowon, P. C.; Mairura F. C.; Nyangweso P.M. ; Muiruri E. M.; & Cherotwo F. H, (2012), "**DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH IN SUB-SAHARAN AFRICA: A Panel Data Approach**", *International Journal of Economics and Management Sciences* ,Vol.(2), No.(2), Pp. 18-24.

- Nisar Ahmed Shams; & Woahid Murad, (2012), "**Co-integration Analysis, Causality Testing and Wagner's Law: The Case of Bangladesh**", *The Jahangir agar Review*, Part II: Social Science, Jahangir agar University, Vol.(XXXIII),Pp12-18.

- Rael Adhiambo Onyango; Maureen Were, (2015), "**DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH IN THE EAST AFRICAN COMMUNITY**", *International Journal of Economics, Commerce and Management*, United Kingdom, Vol.(III), No.(11),Pp.1183-1196.

- Sami ULLAH; Saleem KHAN; & Farid ULLAH, (2014), "**Assessment of key determinants for economic growth in Pakistan**", *Theoretical and Applied Economics*, Vol.(XXI), No.(9), Pp. 103-114.

- Setyo Tri Wahyudi, (2012),"**The Determinants of Economic Growth in ASEAN-4 Countries: An Application of Solow-Swan and Mankiew- Romer- Weil Models**", *China-USA Business Review*, Vol.(11), No.(4),Pp. 462-473.

- Tewodros Gebru, (2015), "**THE DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH IN ETHIOPIA: A TIME SERIES ANALYSIS**",*UNIVERSITY SCHOOL OF GRADUATE STUDIES*, A master thesis, Pp.1-114.

- Waseem Ahmad Khan; Zohaib Khan Babar; Muhammad Omair; Huzaifa Ameen; & SyedaNudrat Sameen, (2014), "**Determinants of Economic Growth Trends in Pakistan**", *International Journal of Accounting and Financial Reporting* ,Vol.(4), No.(2), Pp.75-81.

الملاحق

ملحق (1) نتائج اختباري ديكي فللر الموسع(ADF)و فيلبس بيرون (P-PT) .

Variable	Augmented Dickey Fuller Test				Phillip Perron Test			
	Level		First difference		Level		First difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
Rgdp	-2.019930$^{0.2772}$	-1.932880$^{0.6135}$	-8.123825$^{0.000}$	-4.180767$^{0.0163}$	-2.111035 $^{0.2419}$	-1.906925$^{0.6269}$	-7.740949$^{0.0000}$	**-8.294283$^{0.000}$**
K	-1.524472$^{0.5082}$	-2.789078$^{0.2115}$	-7.222703$^{0.000}$	-7.092747$^{0.000}$	-1.371037$^{0.5834}$	-2.728503$^{0.2329}$	-7.625147$^{0.000}$	**-7.475446$^{0.000}$**
Fdi	-1.858280$^{0.3467}$	-2.816274$^{0.2024}$	-6.875672$^{0.000}$	-6.911289$^{0.000}$	-1.709420$^{0.4168}$	-2.773751$^{0.2168}$	-7.596967$^{0.000}$	**-10.27104$^{0.000}$**
Hc	-1.797097$^{0.3749}$	-3.155562$^{0.1119}$	-6.274737$^{0.000}$	-4.478093$^{0.0083}$	-1.597380$^{0.4719}$	-3.058909$^{0.1335}$	-10.48823$^{0.000}$	**-10.87069$^{0.000}$**
Op	-0.445706$^{0.8868}$	-1.584947$^{0.7712}$	-6.055381$^{0.000}$	-6.649882$^{0.0001}$	-2.755952$^{0.0764}$	-2.781170$^{0.2142}$	-5.666212$^{0.0001}$	**-5.544264$^{0.0005}$**
Inf	-1.608569$^{0.4664}$	-1.447797$^{0.8258}$	-4.273519$^{0.002}$	-4.339749$^{0.009}$	-1.608569$^{0.4664}$	-1.447797$^{0.8258}$	-4.150955$^{0.0030}$	**-4.228734$^{0.0117}$**

ملحق (2) نتائج اختبار *"Johansen co-integration tests"*

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.
None*	0.778310	132.9102	95.75366	0.0000
At most 1*	0.704544	87.71597	69.81889	0.0010
At most 2*	0.535101	51.13895	47.85613	0.0238
At most 3	0.398065	28.16089	29.49707	0.0763
At most 4	0.288893	12.93273	15.49471	0.1173
At most 5	0.086983	2.730037	3.841466	0.0985
Trace test indicates 3 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Max-Eigen Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.**
None*	0.778310	45.19420	40.07757	0.0122
At most 1*	0.704544	36.57703	33.87687	0.0232
At most 2	0.535101	22.97805	27.58434	0.1744
At most 3	0.398065	15.22817	21.13162	0.2732
At most 4	0.288293	10.20269	14.26460	0.1989
At most 5	0.086983	2.730037	3.841466	0.0985
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

ملحق (3) يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية

Residual Diagnostic Tests	Obs.R^2	Chi-Square	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	3.321965	0.3488	**No**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	17.97129	0.1166	**No**
Normality test	**Jarque-Bera**	0.516262	**No**
	1.322283		

ملحق رقم(4) شكل يوضح اختبار الاستقرار ''Stability Test''في المدى القصير